تنظر مطبوعة «خشب» في كيفية تقاطع القانون مع الطبيعة. فالإطار القانوني آلة تصنع الحقيقة. والقانون خاضع دائمًا لنقاش، لكن إطاره المرجعي يبدو مصابًا بعمى الرؤية في شكل متزايد، إذ يقتصر على مناهج فقهية عفّ عليها الزمن أو على تعريفات مبسطة في شكل مبالغ به تتعلق بـ«من» و«ما» يقع تحت سلطتها. ما هي الأصوات المسموح لها بالنطق؟ ما هي اللغات المعتبرة لغة؟ هل الطبيعة حدود القانون؟ كيف نسجل الجرائم المناخية العالمية؟ إن المجال البعيد المدى للكارثة البيئية يضع بالتأكيد سلسلة كاملة من الأفعال، المعتبرة عادة «ضررًا جانبيًا»، تحت ضوء جديد. ماذا عن حقوق الطبيعة؟ كيف يُسجَّل تدمير البيئات؟ من يتحمل المسؤولية وعن ماذا؟ هذه الحوادث لا تدمر الحيوات المحلية فحسب، بل تملك أيضًا تداعيات تشبه تأثير الدومينو تتجاوز موقع ارتكابها – الأمر الذي يجعلها قضية جيوسياسية بمقدار ما هي مسألة من مسائل الوقتية. هل يستطيع القانون الاشتمال على تعقيد كهذا؟

يعرض **رازميغ كوشيان**، في مقالته «كيف تُسيَّس الطبيعة؟ العنصرية البيئية وتبعاتها»، خطوطًا عريضة تاريخية واضحة، ترافقها دراسات حالة، لجذور «الحركة البيئية الخضراء» والمفهوم الإشكالي الخاص بـ«الطبيعة» الذي تحتضنه. وفي الواقع، قد يكون جزء كبير من الكارثة البيئية والجور المناخي، حين يُنظَر إليهما من المنظور التقاطعي الذي يحلل ديناميكيات العرق والطبقة والتوزيع الجغرافي غير المتساوي، نتيجة للتفكير الأخضر. يجب أشكلة «البيئة» بهدف إعادة تشكيل الأطر القانونية والسياسية التي تضمن الحق بـ«الطبيعة» للبعض مع حرمان الآخرين من «الطبيعة». واعتبار الطبيعة قفرًا، وفق الحركة الرومانسية في القرن التاسع عشر، يجعلها مرتبطة بروايات الأمة – الدولة. وولّد ذلك عنفًا منهجيًا، يتسم بتشريع جائر وقوى جامحة للسوق تحول أحياء وأراضي وأقاليم كاملة إلى مكبات لنفايات أصحاب الحظوة الجغرافية. وثمة تناول إضافي لهذه العملية في مقالة **Forensic Architecture**، «عشيرة ضد الدولة»، التي تأخذ صحراء النقب في فلسطين كموقع معقد عمدت دولة إسرائيل، منذ تأسيسها، إلى هندسته جيولوجيًا في شكل استراتيجي، بهدف حرمان السكان البدو الأصليين من مطالبهم بالسكن جملة وتفصيلًا. هنا يُعبَّأ التغير المناخي كسلاح استعماري – لقد غُيِّرت جبهة «الصحراء» من خلال مشاريع تشجير، وحُوِّلت ممرات مائية، وبُنِيت بنية تحتية، وأُجرِيت مسوح لاحقة، محت العنف الاستعماري غير الموثق. لم تكن الصحراء يومًا مكانًا مضيافًا للعيش، وهكذا، تقول الدولة بامتلاكها وكالة لـ«حماية» الأرض و«التدخل» فيها. وهذه الدولة هي طبعًا دولة عنصرية تعتبر كتلًا سكانية معينة مجرد إزعاج لا قيمة له. وتتتبّع المقالة حالة آل الطوري في قرية العراقيب، وتتفحص المستندات التاريخية المفعلة لصالح القبيلة وضدها في إجراءات قانونية مختلفة اتُّخِذت في مواجهة دولة إسرائيل. والمهم هنا هو الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها إجراء قراءة صحيحة أو مغلوطة لـ«الأدلة» البصرية، خصوصًا الصور الفوتوغرافية الجوية المأخوذة للأرض. وأقامت منظمات محلية تضم ناشطين «لجنة حقائق» لتبيّن للسكان البدو كيف يمكنهم استخدام طائرات ورقية مزودة بكاميرات لتوثيق أقاليمهم، فيتولون بأنفسهم إنتاج شهادات بصرية من أجل مستقبلهم. ويشكل نهوض السكان المحليين في وجه الدولة، مستخدمين «أدلة» في أشكال مبتكرة، محور المستند الذي وضعه **أورسولا بيمان وباولو تاڤاريس** بعنوان «محكمة الغابة». يضم المستند تقديمًا وتعليقًا يتناولان مقتطفات من نسخة عن إجراءات المحكمة الناظرة في قضية السكان الأصليين من قبيلة الكيشاوا في سارایاکو ضد الإكوادور

التي نظرت فيها محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان في كوستاريكا خلال العام ٢٠١١. وتبين هذه الوثائق كيف تمكنت مجتمعات من السكان الأصليين من نقل كونياتها إلى مستوى التطبيق القانوني. ووجب أن تُؤخَذ في الاعتبار الغابة وتدميرها من مصالح شركات في الإكوادور، في عملية هي عبارة عن كارثة بيئية كاملة أشعلت شرارتها الدولة وأعوانها الليبراليون الجدد في أواسط التسعينيات. فالأمر يجب ألّا يُعتبَر مجرد جريمة «إنسانية» ضد سكان أصليين في استمرار للمشروع الاستعماري، بل كذلك إبادة بيئية في حق «الغابة الحية» ووكلائها غير البشريين. فالطبيعة تُقدَّم في هذه الحالة الأصلية باعتبارها «شخصًا» يملك حقوقًا عانى عنفًا لا يُوصَف. كيف يمكن للقانون أن يضم تعدد الوكلاء والإعادة المعقدة لتوزيع المسؤوليات والنتائج اللذين تقترحهما كونيات أصلية كهذه؟ ليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة أبدًا – هي تتطلب إعادة نظر في «الجذور» الفلسفية الأعمق للقانون، وهذا بحث تتصدى له **برونين لاي** في مقالتها «الأرق الإيكولوجي: الموقف القانوني للأشجار الميتة». تظهر الأشجار مرارًا وتكرارًا كاستعارة قانونية شائعة في المخيال الغربي – هي تمثل جسدًا سيدًا وفرديًا وقويًا منبثقًا من الأرض ومتجذرًا ومتفرعًا بقوته الخاصة. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، تصبح الغابات موقعًا معلقًا بين القانون واللاقانون. يجب إتلافها واستخدامها كمورد؛ لكن حمايتها واجبة، فهي يجب أن توجد كفضاء رومانسي من فضاءات الهوية القومية (على غرار أرز لبنان الشهير). كيف يمكن لحياة الغابات وموتها – أشجارها والأرض والتربة والسماء – أن يساعدانا على التفكير في التناقضات القانونية؟ ليست قوانيننا عالمية ولا «طبيعية» – هي قائمة على التقليد الروماني. وهذا قانون يستند إلى مركزية البشر، وخصوصًا ذلك النمط العنيف من أنماط الحياة الذي يحتل التقاليد البشرية للغرب وإصراره على أن «العدالة» يجب العثور عليها في الكلمة.

ويتمثل تحدي التفكير في «حقوق الطبيعة» في المضي أبعد من نظرية المعرفة المتعلقة بالتقليد الخاص بمركزية اللغة ومركزية البشر وفي تفصيل «قانون» للمنطقة الوسطى يكون إطارًا للمسؤولية والنتيجة ويتنقل بين عوالم متعددة. وربما يتطلب هذا الأمر حِكَمًا – على غرار حِكَم الشعوب الأصلية – قد تكون حُجِبت لكنها لم تضِع حقًا. وتلتقي **إريكا لي وزوي تود** في حوار حول العلاقة بين الحكمة والشهادة والممارسة في مقالتهما «بيتُنا في العالم: الاهتمام والتبادل والنشاط المناخي للسكان الأصليين». تفكران معًا في تجاربهما المشتركة والمختلفة باعتبارهما مفكرتين من مفكري الأمم الأولى وناشطتين من ناشطيها في كندا، فتعالجان نقاط المقاومة التي تبرز من تقليد قديم من تقاليد فلسفة الشعوب الأصلية التي لم يعترف بها الحديثون بأنها كذلك. يقترح كثير من الخطاب الحالي المعياري المتمحور حول التغير المناخي طرقًا «جديدة» للنظر والتفكير وتنظيم العالم، لكن ما يُوصَف في الأغلب بأنه جديد هو في الواقع قديم وقديم جدًا. ففلسفات الشعوب الأصلية تفهّمت دائمًا وفعلًا أخلاقيات المبادلة والالتزام والواجب وطورتها بين البيئة والبشر وأقربائهم «الأكثر من بشريين» – أي تلك الكائنات اللابشرية كلها المشاركة في سكنى شبكة الحياة. وفي تطور بارز، ثمة تحول استطرادي جارٍ نحو ما هو خاص بالشعوب الأصلية، تُعتمَد من خلاله كونيات عملية لم تُكتَب يومًا بل مُورِست أبدًا، في «النظرية» السياسية العالمية الغربية. وتفكر تود ولي في الإشكاليات الخاصة باستعمار معرفي كهذا، فتطالبان بوكالة لعوالم حياتية حسية ترفض التصنيم المعرفي وتعمل بشغف لتطوير ممارسات يومية تتعلق بالسكنى المشتركة. ولو قُيِّض للقانون أن تُعاد مفهمته لإتاحة فضاء تتمكن من المشاركة فيه قوى وكائنات لابشرية، فالمهمة الممكنة الأولى هي العمل باتجاه بناء موئل مشترك.

أشكان سپهوند